اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٥	١٤٩٠
اليورو	١٨٤٥	١٨٥٥
الجنيه الاسترليني	٢٦٨٠	٢٦٩٠
الدينار الاردني	٢٠٦٥	٢٠٧٥
الدرهم الاماراتي	٤٢٥	٤٣٥
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق الفواكه والخضر

المادة	السعر	المادة	السعر
طماطة	١٢٥٠	تفاح مستورد (أحمر)	١٥٠٠
بطاطا	٥٠٠	تفاح مستورد (أصفر)	١٥٠٠
باذنجان	٧٥٠	برتقال مستورد	١٥٠٠
بصل	٣٥٠		
خس	٧٥٠		
خيار ماء	٥٠٠		

الألبسة (المستوردة) تغزو أسواقنا.. وصناعتنا المحلية تختفي تماماً

بغداد/ جاسم الشامياني

ترد أسواقنا المحلية بشكل لافت للنظر أنواع متعددة من الألبسة المستوردة وبكميات كبيرة ومن مناشئ مختلفة، حتى إنها اغرقت المحال ومخازن التجار، ولم يعد للصناعة المحلية وجود أمام هذه المنافسة غير المشروعة كونها غير خاضعة لأبسط قوانين الاستيراد والنظم المعمول بها في كل دول العالم في الوقت الذي تحتاج فيه صناعتنا الوطنية بمختلف أشكالها إلى الدعم من لدن أجهزة الدولة المعنية التي تتحمل الوزر الأكبر جراء الآثار السلبية التي أصابت الاقتصاد العراقي بعد ان فتحت الحدود العراقية المتاخمة لدول الجوار على مصاريعها، وإذا كان المواطن العراقي البسيط لا يعي آثار هذا (الغزو) للملابس الجاهزة التي يقبل على شرائها (بنهم) بعد أن حرم سنوات عديدة من كل شيء اسمه (مستورد) فإنه من غير المعقول أن لا يعي المسؤولون المعنيون بشؤون الاقتصاد والسياسة في بلدنا ما لهذا الاستيراد العشوائي من آثار آنية ومستقبلية سواء على الخزينة العامة للدولة أو الصناعة الوطنية والمحلية.

ومن خلال جولة ميدانية في أسواق بغداد المختصة ببيع الملابس الجاهزة والمستوردة (بالتأكيد) لم نلحظ أي وجود للمنتج العراقي الذي لم يعد أحد يبحث عنه كما في السابق أو يكلف نفسه بالسؤال عنه وذلك بسبب رخص المستورد وقلة تكلفته الناتجة جراء عدم فرض الضرائب والرسوم الجمركية على المستوردين من المناشئ غير المرغوبة عالمياً و شرق أوسطياً.

لقد أضر هذا النوع من الاستيراد بالمنتوجات العراقية وبما أن الأسواق المحلية العراقية أغرقت بهذه الكميات الهائلة من الملابس المستوردة فإنه من غير المتوقع أن تتخلص منها خلال عدة سنوات مقبلة ومما يزيد الطين بلة أن الاستيراد لا زال قائماً وإن سكوت المسؤولين إزاء ما يحدث ما زال مستمراً وجراء ذلك فقد العديد من أصحاب المعامل الأهلية مصادر عيشهم واضطروا إلى تسريح عمالهم لتضاف أعداد جديدة إلى أعداد العاطلين.

المواطن (كريم أكبر) صاحب ثلاثة معامل خياطة في منطقة شارع النهر تحول بين عشية وضحاها إلى (عامل خياطة) وهو يعزو أسباب ما أصابه من أضرار إلى منافسة المستورد وأسعاره المتدنية..

(هيثم سالم) عامل خياطة منذ عام ١٩٧٩ تحول إلى عاطل عن العمل بعد أن كانت الأجور التي يحصل عليها تسد متطلبات عائلته اليومية.

(محمد حسين الأسدي) صاحب معمل خياطة الأسدي منح إجازة تأسيس معمل من التنمية الصناعية عام ١٩٧٥ أوضح أن ٩٥٪ من المعامل الأهلية التي كانت تصدر إنتاجها إلى كل من مصر وسوريا وإيران قد توقفت عن العمل وما تبقى منها يعمل بعشر طاقته الإنتاجية بسبب الملابس المستوردة (متدنية الكلفة) بعد أن كانت هذه المعامل مدعومة من قبل الدولة ولهذا فقد اضطر إلى تسريح (٢٥) عاملاً وإغلاق معمله الذي يحتوي على (١٨) ماكنة صناعية حديثة ومستلزمات صناعية أخرى وهو مطالب الآن بمنح هؤلاء العمال مخصصات (الرعاية الاجتماعية) برغم ما أصابه من اضرار بسبب الاستيراد العشوائي وعدم فرض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة مشيراً إلى أن جمهورية مصر العربية تفرض على ما يتم استيراده من ألبسة ما مقداره ٧٠٠٪ وكذلك سوريا للتخلص من المنافسة التي قد يحدثها المنتوج المستورد للصناعة الوطنية.

(علي رحيم) تاجر ملابس مستوردة أوضح لنا أن المنتوج العراقي من الألبسة الجاهزة غير موجود في الأسواق وأن وجد فبكميات قليلة والإقبال غالباً ما يكون على المستورد كونه أقل ثمناً أما عن دول المنشأ فقد أوضح أن أغلب ما موجود في الأسواق هو من الصين يليه المنتج السوري والتركي الذي يكون سعره باهضاً بعض الشيء، مضيفاً أن الإنتاج في معامل الخياطة المحلية يقتصر غالباً على الملابس الرياضية مشيراً إلى أن إقبال المواطن على شراء الملابس المستوردة هو لقلة تكاليفها.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ولم يقتصر على الملابس الجاهزة وحدها ففي إحدى أسواق بغداد وأكبرها لم يكن هناك وجود للمنتج العراقي فجميع الأقمشة تحمل العلامة الصينية والكورية أو اليابانية أحياناً أما منتجات معمل (فتاح باشا) وشركة العراق الأهلية فقد اختفت ولم يعد لها وجود!! وهذا الحال ينعكس أيضاً على المعامل الحكومية حتماً وهذه هي الطامة الكبرى ولهذا فإن الأجهزة الحكومية معنية الآن بإيجاد الوسائل والحلول التي من شأنها النهوض بواقع الصناعة المحلية والوطنية من خلال فرض الضرائب والرسوم الجمركية على ما تم استيراده أو ما سيتم استيراده مستقبلاً من الأقمشة أو الملابس الجاهزة لإنهاء حالة التنافس مع المنتوج المحلي والوصول إلى تفاوت واضح بين أسعار المنتوج الوطني والمستورد ودعم القطاع الصناعي مادياً ومعنوياً وإيقاف الاستيراد العشوائي فأغلب ما يتم استيراده من هذه الألبسة هو من النوعيات الرديئة و(التجارية) التي يصر التجار على استيرادها لتدني أسعارها في دول المنشأ، إضافة إلى منح أصحاب المعامل تسهيلات مصرفية تعينهم على مواصلة عملهم من أجل الوصول بالصناعة الوطنية إلى مستويات أفضل وعودة الحياة إلى هذه المعامل التي ستقلص البطالة المتفشية في المجتمع بشكل ملحوظ.

الحرية في المشروع الاقتصادي الليبرالي

محمد شريف أبو ميسم

من اللوازم التي باتت تشكل ملامح الخطاب الليبرالي في مشروع الإصلاح الاقتصادي هي أن الحرية الاقتصادية شرط لازم للديمقراطية السياسية وصنو لها..

ففي آذار من العام الماضي قال بو ولفوفيتز الذي ينتمي إلى تيار المحافظين الجدد والمرشح الأمريكي حينها لرئاسة البنك الدولي في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست –أن هدفنا هو نشر (الحرية) في العالم، وهناك بعد سياسي وآخر اقتصادي غير مرتبطين بشكل وثيق، لكنهما يتكاملان مع بعضهما –وقد يتفلسف البعض ويختلف حول مديات مفهوم الحرية، إلا أنها تفترض وتشترط قبل كل شيء ضمان الحقوق الطبيعية للإنسان، التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، مثل الحق في الغذاء الكافي والحق في الحصول على مأوى والتمتع بالخدمات الصحية والحق في الحصول على عمل، والحق في التعلم والمعرفة والحق في حماية البيئة الطبيعية، والحق في التخلص من الفقر والفاقة على اعتبار أن الفقر لا ينسجم مع حق الإنسان في الحصول على حياة كريمة.. ومن الواضح أن هذه الحقوق الطبيعية، تفرض أداءً ملزماً على الحكومة في الدولة القومية، حتى يتسنى لمواطنيها التمتع بتلك الحقوق، بمعنى أن الحكومة ستكون مسؤولة عن قطاعات اقتصادية وخدمية كثيرة، حتى تتمكن من تأمين الحقوق لمواطنيها، كمرحلة أساسية باتجاه نشر (الحرية) التي تكلم عنها بول ولفوفيتز.. فمن المستحيل أن تمنح الحرية لأي شعب جائع.. بيد أن هذا الأمر لا ينسجم مع المشروع الاقتصادي الليبرالي، الذي يحمل مفهوم إقصاء الدولة عن الحقل الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من الضوابط، مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال سواء المحلية منها أو الخارجية لغرض فرض هيمنتها على النشاط الاقتصادي المحلي، فمن أين للحكومة –أية حكومة –وهي تتبنى المشروع الاقتصادي الليبرالي كل تلك المبالغ الهائلة التي تستطيع من خلالها الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، إذا علمنا أن هذا المشروع الليبرالي المعولم، يسهم حتى في التوجه نحو تقليص إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الكمركية.

إن مفهوم الحرية الاقتصادية يستوجب بالضرورة أيضاً، الحق في التنمية... وهذا الحق أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضاً، إذ يحق لكل إنسان الإسهام والمشاركة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية، ومن الطبيعي أن يشمل هذا الحق (الجماعة) مثلما يشمل الفرد في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وهذا ما لاينسجم ايضاً مع توجه المشروع الليبرالي في خصخصة مشاريع الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة.

إن الحرية الاقتصادية المفترضة لإقامة اقتصاد يحكمه سوق منفلتة لا تنسجم بالضرورة مع الحرية المتوخاة في الديمقراطية السياسية، لأنها ستحيلها إلى ديمقراطية يحركها راس المال، وما يقال عن أن الحرية الاقتصادية شرط لازم للديمقراطية السياسية، تدحضه الحقائق التاريخية، فالتطور الرأسمالي تسارع في ألمانيا في زمن بسمارك وفي فرنسا في زمن نابليون الثالث وفي اليابان في زمن الميجي، وكلها أنظمة غير ديمقراطية، كما إن النمو الاقتصادي السريع في إطار الرأسمالية اقترن بتدخل فعال للدولة في كل من البرازيل ودول جنوب شرق آسيا، فلماذا الإصرار على إقصاء دور الدولة في المشروع الاقتصادي الليبرالي الداعي إلى نشر الحرية... وهنالك ضرورة ملحة لهذا الدور من أجل ضمان الحقوق الطبيعية للإنسان التي تنصب في مجملها باتجاه توفير حياة كريمة له، فهل ممارسة الإنسان حقه الطبيعي في الانتخابات تعني حصوله على كامل حريته؟.. وأين ستكون حرية الرأي والتعبير حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع حيال ديمقراطية للرساميل تتحكم في خيارات الناخبين... إن ابتلاء معظم الشعوب التي كانت تصنف كشعوب للعالم الثالث بأنظمة شمولية هيمنت على القطاعات الاقتصادية بإدارات بيروقراطية طفيلية لسنوات طوال، التي أضرت كثيراً بالتنمية الاقتصادية، ربما كانت وستكون مدعاة لتمرير الخطاب الليبرالي الداعي إلى رفض اقتصاد الدولة الأوامري القائم على التخطيط المركزي وإبداله باقتصاد السوق القائم على قناعات مسبقة ذات طابع آيديولوجي في اعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي وآلية لتوجيه الموارد.. وبين هذا وذاك تبقى الشعاراتية الزائفة، وسيلة معتمدة في تحقيق الهيمنة على مقدرات وحقوق الإنسان، هذه الحقوق التي وردت في أدبيات الأمم المتحدة على أنها (ضمانات قانونية عالمية، تحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال التي تعيق التمتع بالحريات الأساسية وكرامة الإنسان).

القطاع المصرفي باليمن يعدّ نفسه لمنظمة التجارة

صنعاء/ وكالات

بدأ القطاع المصرفي في اليمن يعد نفسه لمواجهة تبعات دخول البلد في عضوية منظمة التجارة العالمية التي قطعت المفاوضات بشأنها مراحل متقدمة.

وقال البنك المركزي اليمني إن هذا الإعداد يتم من خلال رفع رؤوس أموال البنوك التجارية المحلية والأجنبية العاملة في البلاد والبالغ عددها حاليا ١٥ بنكا، إلى الحد الذي تستطيع معه المنافسة مع البنوك ذات القدرات المالية الكبيرة الخدمات المصرفية المتطورة التي يتوقع دخولها إلى السوق اليمنية لاحقا.وأضاف البيان أن رؤوس أموال البنوك زادت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بمقدار ثمانية مليارات ريال (٤٠,٧ مليون دولار)، إلى ٥٩ مليار ريال في آذار الماضي من ٤٩ مليار ريال في نهاية كانون الأول ٢٠٠٥,

وكان البنك المركزي قد ألزم البنوك التجارية برفع رؤوس أموالها على مراحل بواقع مليار ريال سنويا (٥,٠٨ ملايين دولار) لتصل إلى تسعة مليارات ريال بحلول عام ٢٠٠٩,

عملاق مصرفي جديد يثير قلق البنوك السعودية

الرياض/ رويترز

أثارت خطط سعودية لإنشاء بنك عملاق برأس مال ضخم غير مسبوق قلق البنوك الأخرى في المملكة.

فقد كشفت الحكومة عن خطط لطرح ٧٠٪ هذا العام من أسهم بنك التنمية الجديد الذي سيبلغ رأسماله ١٥ مليار ريال (أربعة مليارات دولار)، وهو ما يقرب من رأسمال أكبر مصرفين في البلاد مجتمعين وهما البنك الأهلي التجاري المملوك للدولة ومصرف الراجحي الخاص.

وسينضم البنك الجديد إلى ١١ بنكا سعوديا تعمل في البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ٢٤ مليون نسمة بينهم ستة ملايين أجنبي.وسيكون لصندوق الاستثمار العام والهيئة العامة للمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نسبة ١٠٪ لكل منها من رأسمال بنك التنمية.

واستبعدت مصادر من صندوق الاستثمار العام السعودي والهيئة العامة للمعاشات أن ينتهي العمل من خطة العمل وتجهيز الفريق الإداري وطرح الأسهم قبل نهاية هذا العام كما تريد الحكومة.

وأشارت المصادر إلى أنه من المحتمل أن يتحقق ذلك في الربع الأول من عام ٢٠٠٧,

الغالبية تستبعد انهيار السلطة الفلسطينية بسبب حجب الأموال

غزة/ أ ف ب

استبعدت غالبية من زوار الجزيرة نت أن يؤدي حجب الأموال عن السلطة الفلسطينية إلى انهيار مؤسساتها.

فقد أكد ٥٤٪ في استفتاء بموقع الجزيرة نت على الصفحة الاقتصادية عدم انهيار المؤسسات، في حين راهن ٤٦,٢٪ على أن تقود هذه الأزمة إلى انهيار مؤسسات السلطة.

وتسبب الحصار الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة منذ تشكيل حركة حماس الحكومة الفلسطينية قبل نحو شهر ونصف في تفاقم الأزمة الاقتصادية في أراضي السلطة.

وحذر البنك الدولي الأسبوع الماضي من خطر انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية والتسبب في أضرار بالغة في الهياكل التي قام المانحون ببنائها منذ عام ١٩٩٣ وذلك بسبب الأزمة المالية الحالية.